تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

(٤/١)

إلى السادة المساهمين بشركة الاتحاد للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الاتحاد للتأمين التعاونى (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقوائم الدخل، الدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لشركة الاتحاد للتأمين التعاونى ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية " الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقا لذلك الميثاق. وفي إعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمور الرئيسة للمراجعة

إن الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت،بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين (تتمة)

(٤/٢)

إلى السادة المساهمين بشركة الاتحاد للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

أمر رئيسي للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمر الرئيسي
تقييم التزامات المطالبات المتكبدة وعنصر الخسارة	
يتطلب تقدير التزام المطالبات المتكبدة وعنصرالخسارة قدراً كبيراً من الحكم المهني. ويشمل ذلك تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية (التي تشكل جزءًا من التزام المطالبات المتكبدة) وعنصرالخسارة (الذي يشكل جزءًا من التزام التغطية المتبقية). **يتم تطبيق تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، ويعكس التعويض الذي تتطلبه الشركة لتحمل عدم التأكد بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية الناتجة من المخاطر غير المالية أثناء قيام الشركة بالوفاء بالتزاماتها بموجب عقود التأمين. وتستند القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلى أفضل تقدير للتكلفة النهائية لجميع المطالبات المتكبدة التي لم تتم تسويتها حتى تاريخ التقرير، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا. ويتم الاعتراف بعنصر الخسارة إذا أشارت الحقائق والظروف في أي وقت خلال فترة التغطية إلى أن مجموعة من العقود غير مجدية.** **تستخدم الشركة خبيرًا اكتواريًا خارجيًا ("الخبير الاكتواري المعين") لتزويدهم بتقدير لهذه الالتزامات. تم استخدام مجموعة من الأساليب لتحديد هذه الالتزامات والتي استندت إلى عدد من الافتراضات الصريحة أو الضمنية المتعلقة بمبلغ التسوية المتوقع وأنماط تسوية المطالبات.** **كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، بلغ تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية وعنصر الخسارة مبلغ ٣٥٩,٣ مليون ﷼ و١٢,٥ مليون ﷼ و١٧,٧ مليون ﷼ على التوالي، وذلك كما هو مفصح عنه في الإيضاح رقم ١٠ من القوائم المالية.** **لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية نظرًا لعدم اليقين المتأصل في عملية التقدير والتعقيد والموضوعية المرتبطة بتقدير تقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية، وعنصر الخسارة الناشئة عن عقود التأمين.** **الرجاء الرجوع الى الإيضاحات (٣) و(٤) حول السياسات المحاسبية الجوهرية والأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بمطلوبات عقود التأمين.**	قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية: • فهم وتقييم واختبار الضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بمعالجة المطالبات وإجراءات تكوين المخصص. • قمنا بتقييم مدى كفاءة وقدرات وموضوعية الخبير الاكتواري المعين بناء على مؤهلاته وخبرته المهنية كما قمنا بتقييم استقلاليته. • قمنا بتنفيذ إجراءات موضوعية، على أساس العينة، على المبالغ المسجلة للمطالبات المُبلّغ عنها والمدفوعة، بما في ذلك مقارنة مبالغ المطالبات القائمة مع المستندات الداعمة الأصلية الملائمة لتقدير تقييم المطالبات القائمة. • تحققنا من اكتمال البيانات المستخدمة كمدخلات في التقييمات الاكتوارية وقمنا باختبار، على أساس العينة، مدى دقة بيانات المطالبات الأساسية التي استخدمها الخبير الاكتواري المعين في تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية وعنصر الخسارة من خلال مقارنتها مع السجلات المحاسبية الأخرى. • قمنا بإشراك خبيرنا الاكتواري لتقييم الممارسات الاكتوارية للشركة، ومدى كفاية المخصصات المحتفظ بها، والحصول على قدر من الاطمئنان بشأن التقرير الاكتواري الصادر عن الخبير الاكتواري المعين.، والذي قام بتنفيذ ما يلي: (١) تقييم ما إذا كانت المنهجيات الاكتوارية للشركة تتوافق مع الممارسات الاكتوارية المتعارف عليها عموماً. (٢) تقييم مدى ملاءمة طرق وأساليب الاحتساب المستخدمة، إلى جانب الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المطبقة وتحليل الحساسية الذي تم إجراؤه؛ و (٢) إجراء تقديرات مستقلة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية، وعنصر الخسارة لخطوط الإنتاج الرئيسية، وذلك لمقارنتها بالمبالغ التي قامت الإدارة بتسجيلها؛ و تم تقييم مدى كفاية وملاءمة الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين (تتمة)

(٤/٣)

إلى السادة المساهمين بشركة الاتحاد للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

معلومات أخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٥م، بخلاف القوائم المالية وتقريرنا عنها والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية المرفقة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

فيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها اثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو محرفة بشكل جوهري بأية صورة أخرى.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للشركة، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، نكون مطالبين بالابلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الادارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الادارة ضرورية، لتمكينهم من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الادارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي آخر بخلاف ذلك.

و المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا فى الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا والتأكيد المعقول هو مستوى مرتفع من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التى تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة فى المملكة العربية السعودية ستكشف دائما عن التحريف الجوهري عند وجوده ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتُعَد التحريفات جوهرية، بمفردها أو فى مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارت الاقتصادية التى يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة فى المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية فى القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. يُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو اغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين (تتمة)

(٤/٤)

إلى السادة المساهمين بشركة الاتحاد للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمه، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، إستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم بكتشافها أثناء المراجعة.

لقد زودنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الإقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن السيد العيوطي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
صندوق بريد ٢٠٠
الخبر ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية

عبد الله أحمد بالعمش

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم (٣٤٥)

بي كي إف البسام محاسبون ومراجعون قانونيون

صندوق بريد ٤٦٣٦
الخبر ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية

أحمد عبد المجيد مهندس

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم (٤٧٧)

٢٦ مارس ٢٠٢٦م
٧ شوال ١٤٤٧هـ